المقاربات التداولية للخطاب الحجاجي
التصورات النظرية

عبد الكريم ابزاري[1]

تقديم:

نروم في هذه الورقة معالجة المحاور التالية: أولا طرق استثمار المقاربات التداولية في دراسة الخطاب الحجاجي، وثانيا أهم الآليات الحجاجية المسهمة في تكوثر الخطاب الإقناعي، وثالثا كيف ساهمت التداوليات المدمجة في توضيح مكونات الخطاب الحجاجي في بعده الإقناعي؟

1- الخطاب الحجاجي والتداوليات المدمجة

1-1- الحجاج والتداولية

تعد البلاغة مهد نظرية الحجاج، ومن هذا الجانب فإن الإطار العام التي تعمل وتشتغل فيه، هذه النظرية هو التداوليات[2]، ولذلك يرى اللسانيون وفي مقدمتهم أزفالد ديكرو Ducrot Oswald أن الحجاج مرتبط باللغة، وليست له أية علاقة بالمنطق الجدلي.

إن نظرية الحجاج في اللغة تتعارض مع كثير من النظريات والتصورات الحجاجية الكلاسيكية التي تعد الحجاج منتميا إلى البلاغة الكلاسيكية وخاصة عند أرسطو، أو البلاغة الحديثة عند بيرلمان أولبريخت تيتكا، ميشيل مايير... أو منتميا إلى المنطق الطبيعي عند

---

[1] أستاذ باحث، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المملكة المغربية.

2- التداوليات (بالإنجليزية: Pragmatics) فرع من اللسانيات يدرس مختلف المُحدِّدات التي تتعلق بالتداول اللغوي بالنسبة إلى السياق والمقام باعتبارهما شرطين أساسيين في الكيفية التي يحصل بها التواصل وإنتاج الدلالة بين مستعملي اللغة في علاقاتهم التخاطبية تدليلا وتوجيها، حيث إن التواصل اللغوي لا يتم فقط بالاستناد إلى الكفاءة اللغوية، وإنما هناك جملة من الشروط غير اللغوية التي تتدخل في تحديد الأداء اللغوي. فالتداوليات هي المجال الذي يهتم بدراسة أفعال الكلام والاقتضاء والاستلزام التخاطبي، وذلك بالاشتراك مع مجالات فلسفة اللغة ومنطق الحجاج وتحليل الخطاب. ومن أهم رواد التداوليات، هناك لودفيغ فِتغنشتاين وجون لانغشاو أستين وأوزفالد ديكرو.
http://ar.wikipedia.org

جان بليز غرايس[1].

إذن هذه النظرية التي وضع أسسها اللغوي الفرنسي أزفالد ديكرو[2] منذ سنة1973 هي نظرية لسانية[3]، وبالتالي فهي انطلقت من اللغة وبالتحديد من الأفعال اللغوية لأوستين وسيرل. فكيف نظر هذان العالمان لهذه النظرية؟ وكيف قعدا أسسها العلمية؟ وكيف تعامل ديكرو مع هذه الأرضية النظرية في بناء تصوره العام؟.

1-2- الحجاج الإنجازي عند أوستين

لقد ظهرت فكرة الحجاج من داخل حقل الأفعال الكلامية، وخصوصا حين قدم المفكر اللساني واللغوي أوستين كتابا حول" نظرية الأفعال اللغوية العامة" حاول فيه ربط اللغة بالاستعمال التطبيقي أو الانجاز الفعلي[4]. كما اهتم بالكلام الذي أهمله في مرحلة سابقة فردناند سوسيور باعتباره من عناصر الموقف الخطابي.

يقول ديكرو: "لم يعد بوسعنا قبول الازدواجية بين اللغة التي تحدد الدلالات وكلام ينقل فيما بعد هذه الدلالات على نحو يلبي مختلف حاجيات الأشخاص، لقد أثبتنا بالعكس أن أثار الكلام على الموقف الخطابي محددة بواسطة اصطلاحات، وأن هذه الاصطلاحات المتعلقة بالاستعمال تشكل إلى حد كبير الواقع الدلالي لعناصر اللغة"[5]. أي "إن الاستعمال أو السياق بشكل عام يساعد على تحديد معنى القول، ولذالك ربطت التداولية اللغة بمؤوليها أو مستعمليها"[6].

لقد قاد أوستين في محاولته ربط الكلام بالفعل أو الانجاز إلى وضع تصور جديد للغة من خلال تقسيمه للجمل إلى وصفية

1- أبو بكر العزاوي، الحجاج والمعنى الحجاجي، ضمن كتاب التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 134، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى2006، ص55.

2 - أوزفالد ديكرو (بالفرنسية: Ducrot Oswald) ولد عام 1930، لساني فرنسي وأحد أبرز المساهمين في الدرسات المتعلقة بالتداوليات والتلفّظ ونظرية الحِجاج.

3 - نفس المرجع، ص55.

4- جون لانكشو أوستين، أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الثانية، سنة2008،ص16.

[5] - جون لانكشو أوستين، أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء، ترجمة عبد القادر قنيني، ص 153.

[6] - آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ص 32.

وإنشائية[1]. وتعد الجمل الوصفية في نظره هي جمل خبرية تصف حدثا ما، ويمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. أما القسم الثاني من الجمل فهي الإنشائية والتي لا يمكن الحكم عليها بالصدق والكذب. وتتفرد بمجموعة من السمات منها: أنها تستند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، وتتضمن فعلا من قبيل الأمر أو الوعيد، ويراد منها إنجاز فعل ما، لذا تسمى الأفعال الإنشائية من قبيل:"أنا أعدك" يتبعه أثر أو إنجاز.

انطلاقا من هذا المعطى يُقابل كلَّ جملة تامة مستعملة إنجازُ فعل لغوي واحد على الأقل. ويمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب من خلال الإثبات أو النفي الذي تحمله، وبالتالي تكون هذه الجمل مرتبطة بالحجاج.

في جانب آخر يميز أوستين في ضوء نظرية الأفعال الكلامية بين ثلاثة أنواع من الأفعال المتصلة بالحجاج هي كما ذكرها ديكرو:"

- أولا: الأفعال الصوتية (لفظ الأصوات)، l'acte phonique
- ثانيا: الأفعال الاتصالية (تركيب الكلمات)، l'acte phatique
- ثالثا: الأفعال البيانية(التعبير عن دلالة معينة). L'acte rbétique

وهي كلها مستقلة عن قوة اللفظ الداخلة في القول، قابلة للبقاء عندما نغير هذا اللفظ"[2]. حيث تقابل الأفعال الأولى التلفظ المرتبط بمخارج الحروف الفيزيائية، بينما الأفعال الثانية يكون النطق فيها متعلقا بمقاصد العبارة، أما بالنسبة للأفعال الثالثة أي البيان أو الخطابة فتعنى بالمقاصد الخارجة عن العبارة والمتصلة بالموقف الخطابي أو السياق. وبناء عليه تؤذي هذه الأفعال اللغوية دورا حجاجيا من خلال اقترانها بالإثبات والإنجاز. وفي هذا الصدد تقول آن روبول: "يميز أوستين بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية: العمل الأول: هو العمل القولي، وهو العمل الذي يتحقق ما إن نتلفظ بشيء ما. أما الثاني فهو: العمل المتضمن في القول، وهو العمل الذي يتحقق بقولنا شيئا ما. وأما الثالث فهو: عمل التأثير بالقول، وهو العمل الذي يتحقق نتيجة قولنا

[1] - جون لانكشو أوستين، أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء، ترجمة عبد القادر قنيني، ص16-17.

2- ديكرو، نظرية الأفعال اللغوية من سوسير إلى فلسفة اللغة، ترجمة فريق م.إ.ق. مجلة العرب والفكر العالمي، العدد10، دمشق 1990، ص 153.

شيء ما"[1].

نخلص من خلال استعراض هذه الأقوال إلى حقيقة مفادها أن الكلام في مجمله يتضمن فعلا حجاجيا، ويكون ناتجا عن العلاقة التلازمية أو الاقتضائية بين أفعال الكلام، فالفعل الأول فعل الكلام، والثاني قوة فعل الكلام الذي يتبع الأول، ولكنه يكتسب قوته من الإثباتات التي يحتويها القول والتي تعتبر حجة. والثالث لازم فعل الكلام وهو الأثر الناتج عن المراحل السابقة، والذي ينعكس في السلوك عن طريق الإنجاز، بحيث يعد ثمرة أو نتيجة منطقية للفعلين السابقين، بل إنه يجسد الغرض التداولي من الكلام والمتمثل في التأثير. وهذا يقودنا إلى استنتاج مهم مغزاه أن الكلام مبني على أساس الحجاج. لذلك يمكن مقابلة الأفعال اللغوية ببناء منطقي تحدد ملامحه من خلال المقدمة والعرض أو الإثبات ثم النتيجة. وبالتالي يعكس هذا التسلسل رؤية حجاجية تداولية تتماهى في بنية القول.

ولكي تتضح الصورة أكثر نورد المثال التالي: تقول الأم لبنتها: "نظفي أسنانك" فترد البنت قائلة:" لا أشعر بالنوم". نلاحظ أن الأم في جملة "نظفي أسنانك" تنجز عملا قوليا متضمنا في الوقت نفسه ويتمثل في أمر الأم لبنتها بتنظيف أسنانها، وبالمقابل تنجز البنت ثلاثة أفعال في جوابها: "لا أشعر بالنوم" إذ يتجسد العمل اللغوي الأول في نطقها بالجملة، والعمل الثاني أي المتضمن في إخبارها وإثباتها عدم الرغبة بالنوم، وفي العمل الثالث تنجز عملا تأثيريا حجاجيا يتجلى في إقناعها لأمها بعلة إهمالها لتنظيف أسنانها من خلال قولها أن النوم لا يداعب عينيها.

وعليه يستند الحجاج إلى الأفعال الكلامية لتحقيق التأثير على المتلقي سواء أكان في سلوكه أو معتقداته وفق ما يقتضيه الموقف الكلامي، لكن هذه الأفعال قد تكتسب إضافات اجتماعية لها قواعدها ومعاييرها ضمن إطار العلاقة بين المتشاركين في الخطاب، هذه المعايير هي الكفيلة بأن تضمن نجاح أو إخفاق العملية التواصلية،

[1] - آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ص 30-31.

ليحكم عليها بالصدق أو الكذب، وبالتالي تتجاوز اللغة مرحلة التعبير لتصير نشاطا اجتماعيا تفاعليا.

من هذا المنطلق تتدرج الخطابات الحجاجية المختلفة في صميم نظرية الأفعال الكلامية وأغراضها السياقية وبنيات أقوالها، والتي تنتمي إلى بنية اللغة باعتبار أن الحجاج مرادف للفعل الذي يهدف لإحداث تغيير في سلوك المتلقي أو معتقده، هذا التغيير يرتكز أيضا على قاعدة تتمثل في كون بنية اللغة وبنية الفكر تشكل بنية واحدة، ومن ثمة تصبح اللغة أداة تواصل وتخاطب، ووسيلة للتأثير في العالم، وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية. ومحصلة القول، فاللغة ذات بنية حجاجية خاصة إذا اقترنت بالتأثير، أو عندما تقترن بالتأثير.

2- الحجاج القصدي في تصور جون سيرل (J.Searle)

من المعلوم لدى الدارسين للنظرية الحجاجية أن جون سيرل ظهرت اهتماماته بالحجاج من خلال حديثه عن القصدية أو كما سماها بالمواضعات التي تعد شرطا أساسيا في كل عملية تخاطبية[1]. والقصدية حسب سيرل:" هي تلك السمة العقلية التي تمثل بها العقل داخليا الموضوعات والحالات في العالم"[2].

إن هذه المواضعات الخلفية أو الواقع في أبهى تجلياته تمثل القصد الجمعي عند سيرل، وكتجسيد لهذه النظرية أورد الباحث مثالا على المواضعة بين إحدى المجموعات البشرية يقول: " توجد قريتان يفصل بينهما سور يمثل حاجزا بينهما، ولكن بمرور الوقت سيسقط ذلك الحاجز بفعل الرياح ولا يبقى إلا جزء صغير منه، ومع ذلك يظل سكان القريتين يحترمون ذلك السور الصغير بناء على تواضعهما عليه، ولهذا تحظى هذه المواضعات بالقبول وتخضع فيها الحجة للتسليم"[3]. وقد اقتفى سورل في ذالك أثر من سبقوه من خلال تأكيده أن بنية اللغة والفكر يمثلان شيئا واحدا، إذ يقر أن العقل واللغة يشكلان بناء العقل اللغوي لدى الكائنات البشرية.

1-جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة، تر سعيد الغانمي، الاختلاف 2006 الجزائر ص222

[2] - نفسه، ص،157.

[3] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص234.

ومن السمات البارزة لهذا العقل أنه يربط الإنسان بالواقع عن طريق القصدية. يؤكد هذا الرأي بقوله: "وعلى غرار ذلك تبرز حقيقة أن هناك أطرافا مختلفة ترتبط بها المحتويات الخبرية بالعالم عن طريق أنماط مختلفة من الحالات القصدية، وتربط الأنماط المختلفة من الحالات القصدية المحتوى الخبري بالعالم الواقعي"[1]، ولذلك يقال إن الاعتقادات والافتراضات تكون صحيحة أو كاذبة أستنادا إلى ما إذ كان العالم حقا هو الطريقة التي يمثلها الاعتقاد كوجود فعلي محقق بصورة واقعية.

إن العالم الخارجي هو مقياس الصدق والكذب، وبالتالي فملاءمة الكلمات والخطابات التواصلية المتداولة في حيز مكاني معين يمثل نجاحها أو صدقها، ومخالفتها للواقع يشكل إخفاقها وكذبها. وهنا يبقى الحجاج في تجلياته الخطابية رهينا بمدى مطابقته لهذه الوقائع.

ومن هذا المنطلق تصنف الملائمة على أنها المعيار الأساس والقياس الأمثل لنجاح أو إخفاق العملية التخاطبية التي تتجه نحو وجهتين[2]:

- من العالم/الواقع إلى العقل
- من العقل إلى العالم/الواقع

"إن الاعتقادات والادراكات والذكريات لها اتجاه الملاءمة من العقل إلى العالم، لأن هدفها يكمن في أن تمثل الكيفية التي توجد عليها الأشياء، وللرغبات والمقاصد اتجاه ملاءمة من العالم إلى العقل، لأن هدفنا لا يكمن في تمثيل الكيفية التي توجد عليها الأشياء، بل الكيفية التي نود أن تكون عليها الأشياء أو نخطط لها لتكون عليها الأشياء"[3].

بمعنى أن القصدية تستند في عملها على الخلفية التي تنتج من خلال المعرفة المسبقة بحيث تمكن من الانسجام أو الملائمة مع هذا العالم بواسطة اعتقادات ورغبات.

---

[1] - نفسه، ص 151.

[2] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص151.

[3] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص154.

ولعل أثر القصدية يتجلى بشكل واضح ضمن الخطاب من خلال اللغة التي تمثل مؤسسة إنسانية تسهم في خلق وقائع اجتماعية جديدة، فقول الرئيس الأمريكي في إحدى خطاباته التهديدية:" الحرب معلنة" يعد فعلا إعلانا للحرب، وبالتالي أنتج واقعا اجتماعيا جديدا بواسطة منطوق إنجازي. لأن الأفعال الانجازية توظف في خلق وقائع كما تحمل في طياتها إثباتا أو حجة تدلل على قصد المتكلم، مما يجعل الحجاج مرهونا بالقصدية.

ومن هذا المنطلق يصرح جون سيرل أن عملية التلفظ تظهر في عدة أشكال انطلاقا من مبدأ القصدية، فقد تكون سؤالا أو حكما أو أمرا أو تحذيرا يمكن الحكم عليه بالنجاح أو الفشل. ولذالك سعى إلى توسيع دائرة الأفعال الكلامية لتشمل الحجاج، متخذا من الفعل الكلامي قاعدة انطلاق "ففي تحليل اللغة الذي قدمتُه تتمثل الوحدة الأساسية في الفعل الكلامي "[1].

كما ربط بين الفعل الكلامي والتلفظ الذي يَرِد في مقام خطابي معين يقول: "حينما أنفث واحدة من النفثات السمعية في موقف كلامي اعتيادي، فيمكن القول أنني أؤدي فعلا كلاميا"[2]. وتتنوع هذه الأفعال الكلامية بحسب النفثات السمعية، فقد تكون إطلاقا لحكم، أو سؤالا، أو أمرا، أو تفسيرا لمشكلة علمية ما، أو التنبؤ بحدث في المستقبل. ثم صنفها جون سورل إلى أنواع بحسب أدوارها الحجاجية في الكلام وهي:

2-1- الأفعال التمريرية

يمثل الفعل التمريري أصغر وحدة مكتملة في التواصل الغوي الإنساني، فهو الفعل المحمل بمجموعة من الدلالات والقيم، فحينما نتكلم أو نكتب لبعضنا فإننا نؤدي أفعالا تمريرية، كما هو الحال ضمن المراسلات وغيرها من أشكال الاتصال البشري.

[1] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص214.

[2] - نفس المرجع، ص 201.

ولكن سيرل يميز بينها وبين النتائج أو الآثار المترتبة عنها، والتي سميت بالأفعال التأثيرية المتصلة بالأداء أو الإنجاز. يقول: "فمثلا من خلال أمرك بأن تفعل شيئا، أدفعك إلى أن تقوم بفعل هذا العمل، ومن خلال المجادلة معك قد أتمكن من حثك، وحين أصدر حكما قد أقنعك، ومن خلال رواية قصة قد أذهلك"[1].

فالفعل إذن في البداية كل جملة يمثل فعلا تمريريا، أما الأفعال الأخرى فتعكس الآثار المترتبة على المستمع مثل (الحث، الإقناع، التوقع)، بيد أن ما يجعل الفعل التمريري متميزا عن الفعل التأثيري هي القصدية التي تمثل الحد الفاصل بينهما. إذ يشترط في الأفعال التمريرية توفرها على القصدية، ولهذا يؤكد جون سيرل على أنه: "يجب أن تؤدي الأفعال التمريرية قصديا"2 ولذلك تحمل الكلمة معنى مقصودا، فإذا نطقنا بوعد أو حكم مثلا فإننا نقصد ذلك الوعد، وبالتالي تكون القصدية مصدر قوة الفعل التمريري وحجاجه.

2-2- الأفعال التأثيرية

في الأفعال التأثيرية لا يشترط فيها القصد بخلاف الأفعال التمريرية، فهذه الأخيرة تمثل نتيجة مترتبة عن الفعل التمريري المتصل بالمعنى والقصد معا.

ومنه نقول أن الفعل الكلامي يرتبط بالحجاج من خلال الانجاز، والمتمثل في أثر الفعل على المستمع، ولذالك يلاحظ تمييز سيرل ضمن الفعل التمريري بين محتواه الخبري ونمطه الذي يتضمن هذا المحتوى الخبري إلى جانب قوة تأثيره حجاجيا في النمط.

ومن هذا المنطلق ميز جون سيرل داخل بنية القول الخطابي بين العمل المتضمن فيه الذي يسميه اسم: "القوة المتضمنة في القول" وما يتصل بمضمون هذا العمل والذي يطلق عليه اسم: "المحتوى القضوي". ولتوضيح هذا نسوق المثال التالي:

-أعدك بأن أحضر لك الكتاب غدا.

---

[1] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص202.

[2] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص203.

فإن ملفوظ "أعدك" يحمل اسم القوة المتضمنة في القول، أو اسم المحتوى القضوي الإحالي"أحضر لك الكتاب غدا".
ومن الأمثلة كذالك: لتنسحب من المكان رجاء. هل ستنسحب من المكان؟ ستنسحب من المكان.

يلاحظ في هذه المنطوقات/الأمثلة أنها تعبر تحديدا عن خبر يتمثل في كون المخاطب سينسحب من المكان، ولكن بالمقابل يلمح أن كل منطوق في المثال مختلف عن الآخر. فالأول طلب، والثاني سؤال، والثالث توقع ويسمى ذلك نمطا، بينما يكمن المحتوى القضوي في: "الانسحاب من المكان".

وبناء على ما سبق توضيحه، يوظف منتج الكلام هذه الأنماط لأداء المعنى المراد والذي يكون مرتبطا بشكل مباشر بالقصد، مع الإشارة إلى أن فكرة المعنى عند جون سيرل قد أسهمت بشكل واضح في إثراء البحث الحجاجي. فقد قاده بحثه في المعنى إلى وضع شروط تضمن نجاح الفعل اللغوي الحجاجي وفق متطلبات التواصل بين المتخاطبين. إذ أن المتكلم يستخدم الجمل من أجل التفاهم وإقامة اتصال مع غيره، يقول بهذا الصدد:" فإن معنى المتكلم يبقى الصورة الأولية للمعنى اللغوي، لأن المعنى اللغوي للجمل يؤدي وظيفة تمكين متكلمي اللغة من استعمال الجمل لكي يعنوا بها شيئا في المنطوقات"[1]. وبهذا فإن المنطوق يحمل في طياته قصدا سواء أكان فعلا كلاميا أم جملة، قال سورل:" حين يؤدي المتكلم فعلا كلاميا فإنه يفرض قصديته على هذه الرموز "[2].

ولذالك ينقسم القصد بحسب المعنى إلى قسمين:
قصد المعنى: وهو القصد الذي يجب أن يكون فيه لمنطق المرء شروط صدق وحقيقة.

---

[1] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص207..
[2] - جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ص213.

قصد اتصالي: ويعرف بأنه القصد الذي يتعرف فيه المستمع المعرفة إلى معناي ليفهمني، ويعني أن هذا القصد يولد لدى السامع المعرفة بمعنى المتكلم، والذي يجعله يتعرف عليه[1].

لقد استفاد سورل في هذا التقسيم من نظرية المحادثة لغرايس من خلال اهتمامه بالعملية التخاطبية وخاصة عندما يحاول أحد طرفيها بواسطة المحاججة التأثير في الآخر بأن يقنعه ويتواصل معه، "فحين نتصل بالناس فنحن ننجح في توليد فهم لديهم يجعلهم يتعرفون على قصدنا في توليد ذلك المعنى"[2].

فالاتصال فعل إنساني يسمح بإحداث أثر مقصود على المستمع عن طريق التأويل، ومنه يدخل الاتصال ضمن الحجاج لأنه يلتقي معه في عنايته بالمتلقي وظروف التواصل، وبالتالي تصبح حدود المعنى حدودا للقصد، وخاصة ما تعلق منها بوضع جون سيرل لمجموعة الشرط التي تضمن نجاح العمل المتضمن في سياق حديثه عن المعنى المتصل بمقام التواصل وأوضاع المتخاطبين. أي في العلاقة المتبادلة بين كل من منتج الخطاب والمتلقي والخطاب اللغوي نفسه. ولذلك ترتبط هذه الشروط بالحجاج نظرا لتوفرها على العناصر الأساس المكونة للخطاب والمتمثلة في منتج الخطاب والمتلقي لهذا الخطاب والمقام الخطابي، إضافة إلى القواعد التي يتم مراعاتها ضمن العملية التواصلية والتي تتضمن نجاحها أو إخفاقها.

ومن هذا المنطلق ترى آن روبول أن سورل ميز بين القواعد التحضيرية المتصلة بالسياق والتي تمكن المتخاطبين من الحديث باللغة ذاتها وبنزاهة[3] وهي كالتالي:

- قاعدة المحتوى القضوي: يقتضي الوعد من القائل مثلا إنجاز عمل في المستقبل.

---

1 - نفسه، 214.

2 - بول غرايس، المعنى، المجلة الفلسفية، غشت 1975، ص 88،

3 - آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 34

- **القواعد الأولية المتعلقة بالاعتقادات أو كما تسمى بالخلفية:** يسعى المتكلم من خلال الأمر أن ينجز المخاطب العمل الذي أمر به، ولهذا ليس من المعقول إنجاز العمل دون الأمر.

- **قاعدة النزاهة:** وترتبط بالحالة الذهنية لمنتج الخطاب، ولذا تعد قاعدة أساسية في تحاور يهدف فيه مرسل الخطاب إلى التأثير في المتلقي، ولذلك يفترض في المتكلم أن يكون نزيها عند الوعد أو الإثبات.

- **القاعدة الجوهرية:** وتحدد هذه القاعدة نوع التعهد الذي قد يقدمه أحد المتحاورين، إذ يتطلب الوعد مثلا التزام القائل بمقاصده.

- **قواعد المقصد والمواضعة:** تعين مقاصد المتكلم والكيفية التي ينجز بها هذه الأغراض بواسطة المواضعات اللغوية التي تؤطر الكلام[1].

لقد مكن هذا التمييز أو هذا التحديد من إعطاء تصنيف جديد للأفعال اللغوية، انطلاقا من الأفعال المتضمنة ويمكن تصنيفها كالتالي[2]:

1- **الجزمية**: وذلك حين تبلغ خبرا، وهي تمثيل للواقع كما تقبل الصدق والكذب،

2- **الانجازية**: تحمل المخاطب أو المتلقي للخطاب على انجاز فعل معين ولا يمكن أن تكون صادقة مثل الطلب،

3- **الإلزامية**: مثل أفعال التعهد، تعهد المتكلم لمباشرة الفعل المتمثل في المحتوى الخبري مثل: المواعيد والتهديد ولا تقبل الصدق ولا الكذب، ولكن يحافظ عليها وهي تمثل نمطا من التكليف يلتزم بها الملتزم بفعل شيئ معين وشرط الصدق المعبر عنه هو: القصد.

4- **التعبيرية**: الأفعال التعبيرية تعبر عن صدق الفعل الكلامي، وهي تصف حالة مصحوبة مع شروط صدقها مثل الاعتذارات والتهاني والتشكرات والتعزيات. فالمتكلم يكون صادقا إذا كان فعلا يشعر بالأسف حين يقول: أعتذر لك عن ما صدر مني في حالة الغضب.

5- **الأفعال التوجيهية**: تكون بمجرد التلفظ بها، وتخضع هذه الأفعال التي يوظفها المتكلم للمقام ومقتضياته وكذا حل المستمع. وهي ذات

1- نفس المرجع، ص34.

2- جون سورل، العقل واللغة، مرجع سابق، ص 217-221.

صلة بالحجاج نظرا إلى الأثر الذي تحمله، ومنه وضع سورل شروطا للكلام الحجاجي المتعلق بحالة الإثبات والنفي بحيث يقبل الصدق أو الكذب وهي1:

أ- شروط الصدق،

ب- الشروط التمهيدية،

ج- شروط المضمون القضوي،

د- الشروط الجوهرية.

بالنسبة إلى الحجة المثبتة أو المبطلة يكون المتكلم موفقا في أداء حجته مثبتة أو مبطلة متى استوفى الشروط التالية:

بالنسبة لشروط الحجة المثبتة[2] تقتضي وجود:

" شروط المضمون القضوي: يجب على المتكلم أن يأتي بمجموعة أحكام جازمة تتضمن قضية مخصوصة.

الشروط الجوهرية: أن يقدم هذا الأخير أحكاما وأدلة تثبت الدعوى قصد إقناع المستمع بها.

شروط الصدق: ينبغي على المتكلم اعتقاد صدق الدعوى التي جاء بها لإثباتها.

الشرط التمهيدي: يجب أن يعتقد المتعلم أن المستمع لا يسلم بالدعوى، ولكنه يسلم بالقضايا التي جاء بها لإثباتها.

ومن بين شروط الحجة المبطلة:

شرط المضمون القضوي: يلزم المتكلم بأن يأتي بمجموعة أحكام قطعية تخص قضية معينة.

الشرط الجوهري: على المتكلم تقديم مجموعة أحكام وأدلة تبطل الدعوى، أي إنه يسعى إلى إقناع المخاطب ببطلان هذه الدعوى.

شرط الصدق: أن يعتقد المتكلم كذب الدعوى وصدق القضايا التي جاء بها لإبطالها.

---

1 -les actes de langage – essai de phelosophe de langage,p 66—67.
2-Ibid,pp 175.176.177.

الشرط التمهيدي: أن يعتقد المتكلم أن المستمع يسلم بالدعوى وبالقضايا التي جاء بها لإبطالها.

هذه إذن هي الشروط التي تسهم في إنجاح أو إفشال العملية الحجاجية. والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق التواصل بين المتخاطبين"[1].

نستنتج مما سبق أن جون سيرل تناول موضوع الحجاج من زاوية نظرته إلى الفعل الكلامي المرتبط بالقصدية والمؤثر على الكلام من خلال الإثبات أو النفي الذي يحمله. ولهذا السبب لقيت أفكاره نوعا من التداول وخاصة عند أوزفالد ديكرو كما سنوضح مما سيأتي في هذا العمل.

وفي المقابل "لا تدرس التداولية الأفعال الكلامية فقط، بل تتابع أيضا النجاح الذي يمكن أن يتحقق على مستوى التخاطب أو التحاور في ضوء موقف كلامي معين"[2]. ولهذا السبب وضع التداوليون قواعد ومبادئ خاصة تضمن استمرارية التخاطب والتحاور إذ أن هذا التخاطب يعد نوعا حواريا قائما بين المتكلم والمخاطب، تعرض فيه الحجج والأقوال، أو المحاججة وفق منطق المحادثة الذي استنتجه غرايس من خلال ملاحظته للعملية التواصلية. "فالحوار إذن يمثل أساس الحجاج في التداولية لأنه يبرز وبشكل واضح في الخطاب"[3].

3- القواعد العامة للتخاطب عند غرايس (H.P.Grice)

استنتج غرايس جملة من القواعد والمبادئ المتعلقة بالعملية التواصلية من خلال مقاله "منطق التخاطب" أو "منطق المحادثة" الذي نشر سنة 1975، والذي يمثل نقلة نوعية في المجال التداولي، فكل مناقشة أو مخاطبة تقوم برأي غرايس على قواعد محددة يتم من

1- شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون الإنسانية، جامعة منوبة تونس، 2006، ص 168-169.

2- فان ديك، النص والسياق، البحث في الخطاب الدلالي والتداولي،ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب،2000، ص 292.

3- آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 55.

خلالها تحديد نجاح أو فشل العملية التواصلية[1].

لقد أدخل غرايس مفهومين مهمين لمجال التداوليات هما: "مبدأ التعاون والاستلزام التخاطبي"[2]. ويعدهما أساسا لكل عملية تخاطبية. وفي الحقيقة إن إلمامه بعناصر السياق والإطار التواصلي قد جعله يقدم ملاحظات قيمة ساهمت فيما بعد في تطوير الدرس التداولي. فالقول عنده:"حاصل التلفظ بجملة وهو يتغير بتغير هذه الملابسات والقائلين"[3].

وبناء عليه يعد مبدأ التعاون والاستلزام الخطابي دعامة أساسية سواء في إنتاج الأقوال أو تأويلها أثناء المحادثة أو الحجاج، تقول آن روبول: "يفترض غرايس أن المتخاطبين المساهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون، فالمشاركون يتوقعون أن يشارك كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله"[4].

ولكن مبدأ التعاون يستند إلى مجموعة قواعد يجب على المتخاطبين مراعاتها واستغلالها، وهي كالتالي:

1- مبدأ الكم: أو كم الخبر، مبدأ مبني على كم المعلومات التي يجب أن يقدمها المتكلم للمخاطب، وتتفرع هذه القاعدة إلى مبدأين هما:

أ- " لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته".

ب- "لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب".

2- مبدأ الكيف: أو كيف الخبر، المساهمة في التخاطب تكون حقيقة لا تؤكد ما يعتقده صاحبها أنه خطأ، وقاعدتاه:

أ-" لا تقل ما ليس لك عليه حجة".

ب- " لا تقل ما تعلم كذبه".

3- مبدأ العلاقة أو الورود: التأكيد على التحدث في صميم الموضوع، ويشمل ذالك علاقة أقوال القائل السابقة بأقوال

---

4 -H.P.Grice, Logique et conversation, information grammaticale. traduire par Frederik Berthe et Miche Bozen , paris, N 66. 1995 , p p 51-71

[2] - نفس المرجع، 33.

[3] - نفسه، ص 55.

[4] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1998، ص238

الآخرين. أي ربط علاقة الخبر بمقتضى الحال وقاعدته:
- " ليناسب مقالك مقامك"

4- مبدأ الجهة أو الطريقة: يخلص هذا المبدأ إلى ضرورة توخي الوضوح في الكلام وتجنب الالتباس في الحديث وذلك بتجنب الغموض ومراعاة الاختصار، فنزاهة القائل تقتضي ألا يكذب في استعمال الحجج الكافية لإثبات ما يثبته، وقد حصرها طه عبد الرحمان في قواعد هي:

أ- لتحترز من الالتباس.
ب- لتحترز من الإجمال.
ج- لتتكلم بإيجاز.
د- لترتب كلامك[1]

إن هذه القواعد ضرورية من أجل تحقيق التفاهم والتواصل بين الطرفين، وعليه فهي تمثل منطلقات لكل حديث يجري بين المتخاطبين أو بين طرفي الخطاب. وعليه فالحجاج في العملية التواصلية يستثمر قواعد مبدأ التعاون. هذا في حالة التعاون بين المتخاطبين في تحقيق عملية التواصل المبنية على احترام تطبيق المبادئ السالفة الذكر. ويمكن لمسار الخطاب أن ينزلق نحو تأويل المنطوق الصريح إلى معان مختلفة في حالة الإخلال ببعض المعايير المتفرعة عن مبدأ التعاون.

يقول طه عبد الرحمان: "لقد أريد بهذه القواعد التخاطبية أن تنزل منزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبلغ الغاية في الوضوح، بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معاني صريحة وحقيقية، إلا أن المتخاطبين قد يخالفان بعض هذه القواعد ولو أنهما يدومان على حفظ مبدأ التعاون، فإذا وقعت هذه المخالفة، فإن الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصريح والحقيقي إلى وجه غير صريح وغير حقيقي، فتكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية ومجازية كما إذ قال القائل: "لقد اشتد بنا الحر في هذا

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص 238

المكان"، وهو يقصد أن يبادر أحد المستمعين إلى فتح النافذة، فهذا القول في ظاهره خبر يخل بقاعدة الكم إذ يخبرنا بما نحن على علم به، لكنه في باطنه طلب نهتدي إليه بافتراض أن القائل يأخذ بمبدأ التعاون"[1].

يتضح مما سبق ذكره أن غرايس وضع بهذه القواعد أصول الطريقة الاستنتاجية التي يتبعها المتلقي في الوصول إلى المعنى المراد بالاستناد على المعنى الظاهر، ولهذا فعلى المتكلم، حسب غرايس، أن يختار بين التقيد بضوابط مبدأ التعاون لبلوغ المعنى المراد بطرق بسيطة ومباشرة، أو أن يخل ببعض مبادئ التعاون وبالتالي يدفع بالمخاطب إلى البحث عن المعنى المضمر وفي هذه الحالة يكون للتأويل الدور الفعال في الوصول إلى المعنى، وهذه إشكالية أخرى متعلقة بالسيرورة التأويلية عند متلقي الخطاب ليس مكان الحديث عنها ضمن هذا السياق.

إن نظرية غرايس تجعلنا نقف بين أمرين اثنين" إما أن نتبع القواعد المتفرعة عن مبدأ التعاون، وإما أن نخرج عنها، فإن اتبعناها، حصلنا فائدة قريبة، هي أقرب إلى ما أسماه الأصوليون بدلالة المنطوق، وإن خرجنا عن هذه القواعد، حصلنا فائدة بعيدة، هي أقرب إلى ما سماه الأصوليون بالمفهوم أو المسكوت عنه أو دلالة الدلالة[2]".

3-1- نقد مبدأ التعاون

من المعلوم أن مبدأ التعاون في الحوار أسهم بشكل واضح في تطوير مجال التداوليات اللغوية وتنويع الدراسات العلمية المتعلقة أساسا بالتواصل الإنساني. وهذا المعطى واضح كما سلف الذكر من خلال ما حققته المقالة الشهيرة "المنطق والتخاطب" من تأثير في المجال التداولي اللغوي، بل عدت آنذاك فتحا مبينا شمل التخاطب والحوار بكل تجلياته. لكن لكل شيئ إذا ما تم نقصان، وتتجلى جوانب النقص هنا وكما لاحظ ذلك طه عبد الرحمان في " أن مبدأ التعاون والقواعد المتولدة منه لا تضبط إلا الجانب التبليغي من التخاطب، أما

---

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص239

[2] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص239.

الجانب التهذيبي منه فقد اسقط اعتباره إسقاطا، ولا يفيد كثيرا في دفع هذا الاعتراض أن يقال: إن غرايس قد أشار إلى هذا الجانب في عبارته التي جاء فيها: هناك أنواع شتى لقواعد أخرى، جمالية واجتماعية وأخلاقية من قبيل: "لتكن مؤدبا". التي يتبعها المتخاطبون في أحاديثهم والتي قد تولد معاني غير متعارف عليها.

فعلى الرغم من ذكر غرايس لجانب التهذيب من المخاطبة في هذه الإشارة، فإنه لم يقم له كبير وزن، وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

أ- أنه لم يفرده بالذكر، بل جمع إليه الجانب التجميلي والجانب الاجتماعي بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جُعل للمخاطبة، ألا وهو نقل الخبر على أحسن وجه.

ب- أنه لم يُبين كيف يمكن أن نباشر وضع القواعد التهذيبية ولا كيف يمكن أن نرتبها مع القواعد التبليغية.

ج- أنه لم يتفطن إلى أن هذا الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات عن إفادة المعاني الحقيقية أو المباشرة"[1].

3-2- مبدأ التأدب واعتبار جانب التهذيب

استند الدكتور طه عبر الرحمان على مقالة روبين لاكوف Robin Lakoof الشهيرة "منطق التأدب"، لما أغفل غرايس مبدأ التأدب باعتباره مكونا أساسا في التخاطب والحجاج، وصيغة هذا المبدأ هي:

- لتكن مؤدبا.

ويقتضي هذا المبدأ بأن يلتزم المتكلم والمخاطب في تعاونهما على تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام، من ضوابط التهذيب ما لا يقل عما يلتزمان به من ضوابط التبليغ.

3-3- قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التأدب

لقد فرعت لاكوف على مبدإ التأدب القواعد التهذيبية الثلاث التالية:

1- قاعدة التعفف ومقتضاها: "لا تفرض نفسك على المخاطب".
2- قاعدة التشكك، ومقتضاها: "لتجعل المخاطب يختار بنفسه".
3- قاعدة التودد، ومقتضاها:" لتظهر الود للمخاطب".

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص ص 239-240

والمفهوم الثاني في نظرية غرايس التداولية هو الاستلزام التخاطبي والذي يقابل "ما تم تبليغه"[1]، وهنا يقر غرايس بوجود طريقتين للتبليغ هما: الطريقة التواضعية التي تستدعي استلزاما تواضعيا، والطريقة المحادثية التي تستدعي استلزاما محادثيا.

إن الاستلزام التخاطبي يرتكز على الاستدلال في مجال تأويل الأقوال، كما تحكمه قواعد ليست مجرد معايير يجب إتباعها، بل إنها تمثل تصورا لما يتوقعه المتخاطبون عنه، وبالتالي تعد في الأصل مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد سلوك، ولذا تدرج ضمن سياق التيار المعرفي.

وبناء على ما سبق، توظف هذه القواعد المؤسسة للتخاطب في إطار ينبغي لطرفي التخاطب مراعاتها واحترامها. وإن خالف أحدهما قاعدة من قواعده رد إليها، مثلا عندما يسأل شخص شخصا آخر: " أين وُلِد محمد شكري؟" فيرد الآخر مجيبا " في مكان ما من المغرب" فإجابته هذه تنتهك قاعدة من قواعد الاستلزام الخطابي هي قاعدة الكم التي تفرض عليه تقديم المعلومات الكافية، وبالتالي قد يستنتج الشخص السائل أن المجيب لا يعلم المكان الحقيقي لمولد الروائي والقاص المغربي محمد شكري.

ولكن في المقابل يوجد الاستلزام الحواري الحجاجي الناتج عن الاستلزامات الخطابية. تقول الأم لابنها: "نظف أسنانك" فيجيب الابن:" لا أشعر بالنوم"، لتكون نتيجة حتمية لاستثماره قاعدة العلاقة. ذلك أن رفض تنظيف الأسنان هو استلزام محادثي، إذ لا توجد مواضعة بين النوم وتنظيف الأسنان، وهذا الاستدلال يمثل أيضا نمطا من أنماط الاستلزام الحواري، وعليه فإن الاستلزامات الخطابية وخاصة الحوارية تتولد عن طريق الاستدلال. ولذلك تكون مقيدة بقواعد المحادثة والاستدلال باعتبار أن نمطها الشكلي ينطلق من مقدمات منطقية تؤدي بالضرورة إلى نتيجة، ويتوقف فيها صدق هذه المقدمات أو كذبها، والتي تؤدي إلى صدق أو كذب النتيجة المتوصل إليها.

[1] آن روبول وجاك موشلير، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص56

ولكن الاستلزام الحواري لا يعتمد هذا النمط البرهاني الأرسطي بل يقوم بصياغة آلية للفرضيات وإثباتها، وبالتالي يكون الاستلزام الحواري عرضة للخطأ وسوء الفهم أو البطلان. ومن سماته أنه لا يعكس مظاهر القول التي يريد القائل فيها تقييم مدى صدقها أو كذبها. وهكذا تفسر نظرية غرايس التداولية نجاح التواصل وخصوصا التواصل الضمني المبني على التأويل أو إخفاقه.

لقد استفاد دارسوا الحجاج من نظرية غرايس وخاصة في تنظيم الحوار بين متكلمين، وبذلك تتحقق قولة آن ربول التي تقول:" بأننا حين نتكلم فنحن نسعى من جهة إلى حمل المتخاطب على أن يتقاسم آرائنا أو التمثيلات المتعلقة بموضوع معين، ويسعى من جهة أخرى إلى حمل الآخرين(المستمعين) على الاقتداء بأكبر عدد ممكن من آرائنا"[1].

نخلص في نهاية استعراضنا لنظرية غرايس أن فكرة الحجاج تبلورت في نظرية الفعل الكلامي من خلال أعمال أوستين وسيرل، هذا الأخير حاول ربط الفعل الكلامي بالحجاج عن طريق النفي والإثبات أو الصدق والكذب، بينما يلاحظ أن غرايس درس الحجاج من منطق تواصلي ضمن شروط محددة. وكل هذه النظريات وهذه الآراء مهدت لأزفالد ديكرو إرساء معالم نظرية الحجاج من منظور لغوي ولساني كما أرسى أسسها المعرفية وأصولها المنهجية.

4- الحجاج باعتباره فعلا تكلميا

من خصائص الحجاج ما يرتبط بحقيقة كونه فعلا من أفعال الكلام، فمعلوم أن نظرية الكلام، كما درسنا من قبل، والتي وضع أسسها أوستين، وطور معالمها النظرية والتطبيقية كل من سورل Searle وكرايسGrice، أمدت الكثير من الباحثين والدارسين الذين سعوا لمعالجة الظواهر التداولية في اللغة الطبيعية. فيمكن إذن أن نعتبر فعل الحجاج فعلا كلاميا مخصوصا يجري عليه ما يجري على فعل الكلام من أحكام وخصائص. وهكذا يمكن أن نجد في فعل الحجاج

[1] آن روبول وجاك موشلير، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 64

كل ما تم تقريره من خصائص بصدد الفعل الكلامي العام: كالقصدية، والاصطلاحية، والمؤسسية.

4 - 1- الحجاج فعل قصدي

تتجلى الطبيعة القصدية للحجاج من خلال مستويين اثنين:

إن عرض الحجة أثناء إنجاز الفعل الحجاجي يكون الغرض والقصد منه تدعيم نتيجة معينة، فيجب النظر إلى الملفوظ/الحجة في علاقته بنتيجة معينة وليس باعتباره منعزلا.

يتجلى المظهر القصدي للفعل الحجاجي كذلك في كونه لا يتحقق إلا باعتراف المخاطب به، فالمتكلم حين ينجز فعلا تلفظيا يقصد به القيام بحجاج ما، فإن هذا القصد لا يتحقق إلا إذا أقر المخاطب بأن هذا الفعل التلفظي ذو توجه وقصد حجاجي، فهذا الاعتراف هو الذي يمنح للفعل التكلمي قيمته الحجاجية.

4- 2- الحجاج فعل اصطلاحي

مقتضى هذه الخاصية أن الحجاج له أدواته الخاصة التي يتحقق بها، وهذه الأدوات نلمسها في الخطاب، فهي تشتغل فيه مؤدية إلى إنتاج القيم الحجاجية المختلفة، في هذا السياق وظف ديكرو وانسكومبر مصطلح الوسم للدلالة على هذه الأدوات ومنها الوسم المعياري، والروابط الحجاجية، والعوامل الحجاجية. وهذا ما سنكتشفه من خلال ما سيأتي من هذا العمل.

خـــاتمـــة

إجمالا لما تقدم، يتحقق الفعل الحجاجي باستثمار بعض من النتائج المحصلة من الحقل التداولي، فالتصورات التي أتى بها بعض منظري التداوليات من قبيل أوستين وسورل وغرايس تبلورت في إنتاج خطاب إقناعي ببعد تواصلي فعال.

المصادر والمراجع المعتمدة:

- أبو بكر العزاوي، الحجاج والمعنى الحجاجي، ضمن كتاب التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 134، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الأولى2006.
- جون لانكشو أوستين، أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الثانية، 2008.
- جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع والفلسفة في العالم الواقعي، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي- المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.
- بول غرايس، المعنى، المجلة الفلسفية، غشت 1975.
- شكري المبخوت، إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون الإنسانية، جامعة منوبة تونس، 2006. - فان ديك، النص والسياق، البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق، المغرب،2000.
- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1998.
- H.P.Grice ، Logique et conversation ، information grammaticale. traduire par Frederik Berthe et Miche Bozen ، paris ، N 66. 1995